ISSN: 2957-3874 (Print)
Journal of Al-Farabi for Humanity Sciences (JFHS)
مجلة الفارابي للعلوم الإنسانية التي تصدرها كلية الفارابي الجامعة

التغير في النظام الدولي "صعود الدول" الصين انموذجاً

Change in the International Order: The Rise of States: China as a Model

أ.م. د. عمر عبد الله عفتان

Dr. Omar Abdullah Aftan

جامعة كلكامش – كلية العلوم السياسية

dromarabdullah0@gmail.com

الملخص

يفرق الواقعيون البنيويون (الواقعيون الجدد) بين الأنظمة على أساس اقطابها سواء كانت أحادية ، ثنائية، ومتعددة الأقطاب) ويظهر التغير في النظام او "المنظومة حينما يتغير عدد الأقطاب، ويكون هذا التغير نتيجة لحروب الهيمنة التي تأتي من التحولات في توازن القدرات المادية، وقد تدخل القوى الصاعدة في حروب لإعادة تشكيل النظام الدولي لمصلحتها اما قوى الوضع الراهن المهيمنة قد تدخل في الحرب

لإحباط التغيير والحفاظ على مكانتها كقوة مهيمنة، ويرى بعض الواقعيون ان هذه الحلقة لا ترتبط باي زمان وأنها مستقلة عن التكنولوجيا والتعليم، ورأى اخرون ان الأسلحة النووية قد أحدثت ثورة في العلاقات الدولية فقد جعلت الحروب شديدة الدمار أكثر من ان تكون عقلانية.

مما يفسر التحول السلمي من الثنائية القطبية الى التعددية القطبية في نهاية الحرب الباردة. بالنسبة الواقعيين الكلاسيكيين فان التحول مفهوم يرتبط بعمليات التحديث، وهو يجلب تحولات في الهويات والخطابات ويرفق بها مفاهيم متغيرة تتعلق بالأمن، وقد ترى الدول القوية ان من مصلحتها ان تمارس النفوذ على أساس الهيمنة، ويمكن معادلة الاختلالات في موازين القوى بمبدأ التناسبية (proportionality) أي ان الدولة الأكثر قوة تحصل على حوافز القيادة، ورفعة وشرفا يتناسبان مع درجة مطلوب الامتيازات التي تمنحها للدول، والمدن الأقل قوة، ولا تزال مقومات القوة العسكرية عاملاً حاسماً في السياسة الدولية. ومع غياب سلطة عليا يمكن ان تلجا الدول اليها في الازمات، ورغبة الدول في البقاء لا يكون بينهما اختيار سوى التنافس من اجل القوة ومن المنطقي ان يكون لدى الدولة مقومات للقوة أكبر من مقومات قوة الدول التي تنافسها وبذلك يحدث التغيير بان تتفوق قوة على اخرى ويدعم هذا التفوق الدول فتصبح المهيمن على النظام الدولي.

الكلمات المفتاحية: النظام الدولي – المنطقة العربية – الصين – السياسة الخارجية

Abstract

Structural realists (new neorealists) differentiate between systems based on their poles, whether unipolar, bipolar, or multipolar. Change in the system or "system" occurs when the number of poles changes. This change is the result of hegemonic wars that arise from shifts in the balance of material capabilities. Emerging powers may engage in wars to reshape the international system to their advantage, while dominant status quo powers may engage in war to thwart change and maintain their position as hegemonic powers. Some realists believe this cycle is timeless and independent of technology and education. Others argue that nuclear weapons have revolutionized international relations, making wars more destructive than rational. This explains the peaceful transition from bipolarity to

multipolarity at the end of the Cold War. For classical realists, transformation is a concept linked to modernization processes. It brings about shifts in identities and discourses, accompanied by changing concepts of security. Powerful states may see it in their interest to exercise influence based on hegemony, and imbalances in the balance of power can be balanced using the principle of proportionality. (proportionality) means that the most powerful state receives leadership incentives, prestige, and honor commensurate with the degree of privileges it grants to less powerful states and cities. The components of military power remain a decisive factor in international politics. In the absence of a higher authority to which states can turn in times of crisis, and with states' desire to survive, there is no choice between them but to compete for power. It is logical for a state to possess greater components of power than the states it competes with. Thus, change occurs as one power outperforms another, supporting the supremacy of states, which become dominant in the international system.

Keywords: International System - Arab Region - China - Foreign Policy

المقدمة

النظام الدولي محصلة لعلاقات القوى، مستوى التكنولوجيا، ومجموعة قضايا تشكل قائمة أعمال نظام الدول، وبمقارنة الحرب الباردة فقد شمل التطور الأبعاد الثلاثة القوه العظمى المهيمنة في العالم بعد انهيار منافسها الاتحاد السوفيتي الذي أكسب النظام الدولي طبيعته كنظام ثنائي القطبية ومع ذلك فإن احتلال الولايات المتحدة مكانة القوة العظمى نظراً لقوتها العسكرية لم يعد بنفس الأهمية بتراجع التهديدات الأمنية وتزايد مجالات أخرى لا تتمتع الولايات المتحدة فيها بنفس قوتها في المجال العسكري فقد تراجعت الولايات المتحدة عن فرض إرادتها وممارسة نفوذها على الدول المتقدمة الأخرى، وعلى المستوى التكنولوجي شهد العالم منذ الثمانينات تقدما في تكنولوجيا الإلكترونات، والهندسة الحيوية وتقدم في كافة المجالات مما أدى إلى الانقسام بين الشمال المتقدم للعالم وجنوبه النامي، فأصبحت قائمة أعمال النظام الدولي تشمل القضايا الاقتصادية والبيئية وحقوق الإنسان بديلا للقضايا الأمنية[١].

ان الازمة المالية العالمية عصفت بالاقتصاد الأمريكي، والاقتصادات الأخرى المرتبطة به مما أتاح الفرصة للتغيير تطور النظام الدولي كله – شماله وجنوبه، وبالدول المتقدمة والأخذة في النمو ومنح فرصه ظهور قوى أخري فاعلة في النظام الدولي لم تتأثر بالأزمة المالية العالمية بنفس درجة الاقتصادات الغربية (٢٠٠٨) مما أدى إلى دخول المنطقة في تنافس إقليمي وسباق تسلح وإعادة بناء تحالفات إقليميه وتغيير في أدوار الفاعلين الدوليين وفي ظل الانفتاح والعولمة الاقتصادية التي تتزعمها الدول الكبرى والشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات التجارية وتقليص دور الدولة الوطنية في الشرق الأوسط واضطراب الهيمنة الأمريكية استمر الصعود الصيني بتطورات إقليمية ودوليه من خلال الانفتاح الاقتصادي والتحديث العسكري والتكنولوجي، ومنافسة النظام الدولي القائم وإعادة الهيكلة الدولية استنادا الى قيم ومبادئ جديدة ساعدت الصين أن تكون الفاعل المشترك في المجموعة وفي النظم والاستراتيجيات الدولية الصاعدة أهمها مجموعة العشرين التي بدأت عملها على المستوى الوزاري في ديسمبر (١٩٩٩) ثم تحولت الى مستوى القمة في نوفمبر (٢٠٠٨) ومجموعة "بريك BRIC" تضم (البرازيل وروسيا والهند والصين) والتي تحولت الى بيركس BRICS " بعد انضمام دولة جنوب إفريقيا وتراقب القوى الأخرى هذا الصعود والبحث عن الطريقة المثلى للتعامل معه ليحقق أقصى فائدة لها ، كانت القوة الاقتصادية للسعي الصيني هي الدافع الرئيس لإعادة هيكلة النظام الدولي ومحاولة إعادة التوازن الى سياستها الداخلية والخارجية والأمنية إلا أن القوة الاقتصادية لا تكفي لتكون الصين دولة ذات سيادة هيمنة دولية مما جعلها تتجه للتطوير العسكري والتكنولوجي وبناء مؤسسات أمنية إقليمية بدون مشاركة الولايات المتحدة (OCS) منطقة شنغهاي للتعاون كونها قوة إقليمية في آسيا ايضاً المحيط الهادي فأصبحت منافسا للولايات المتحدة في قيادة النظام الدولي.

هناك تفسير واقعي بنيوي للسبب الذي يجعل الدول تتنافس فيما بينها على القوة، مبني على افتراض أن القوى العظمى هي الجهات الفاعلة الرئيسة في السياسة الدولية، وانها تعمل ضمن منظومة فوضوية، وجميع الدول تمتلك قدرة عسكرية الدولية، وأنها تعمل ضمن هجومية، وان الدول لا يمكن ان تتوقع نوايا الدول الأخرى تجاه استخدام القوة.

ان الهدف الرئيسي للدول هو البقاء فتسعى الدول للحفاظ على سلامة أراضيها واستقلال نظامها السياسي المحلي كما يمكنها ان تسعى لتحقيق أخرى كالازدهار وحماية حقوق الانسان لكن يجب دائما ان يكون لهدف البقاء أولوية على هذه الأهداف، لأنه إذا لم تتمكن الدول من البقاء، فأنها لن تتمكن من السعي

نحو تحقيق الأهداف الأخرى[٢]، ولكن لا يمكن لاحد الافتراضات ان يثبت ان الدول تتنافس فيما بينها انما ان اجتمعت الافتراضات النظرية للواقعية وجد التنافس الدولي.

يرى (أورجانسكي) في نظرية تحول القوى انه في حالة حدوث تحول في مراكز القوى على المستوى الدولي أي عندما تنتقل القوة من القوة العظمى المهيمنة في النظام الدولي الى قوة دولية اخرى بارزة فان العلاقات يغلب عليها طابع التنافس الدولي ويمكن أن تحدث خلال هذه المرحلة حالة الاضطراب، وعدم الاستقرار في النظام الدولي، ويعد رضا الدول عن توزيع القوة في النظام الدولي او عدم الرضا هو المتغير الرئيسي في تحديد تأثير التوزيع القائم للقوة في استقرار النظام الدولي ، وتفيد متابعة التطورات في المنطقة العربية ان هناك حدوداً لاستخدام القوة من قبل الفاعلين الدوليين ولا حدود لاستخدامها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية وعلى سبيل المثال تأكيد إدارة الرئيس أوباما ان استخدام القوة الصلبة اختيار ما يزال مطروحا ولم يستخدم بعد وانما قد يتم استخدام القوة الصلبة اذا ما تعرضت مصالح الولايات المتحدة وحلفائها للتهديد[٣]، في حالة اختراق القانون الدولي.

اشكالية البحث: تكمن في تصاعد التنافس بين الولايات المتحدة الامريكية والصين لتحقيق مصالحها في المنطقة العربية، حيث يساعد التنافس على مشاركة أوسع في قضايا المنطقة وتطوراتها واستقرارها أو عدم الاستقرار، ويمكن تحديد ذلك من خلال دراسة الأهمية الاستيراتيجية للمنطقة العربية وللأقليم من منظور النظام الدولي والنفوذ العسكري الامريكي مقابل النفوذ الاقتصادي الصيني، وتتمثل اشكالية البحث في الاجابة على تساؤل:

– ما مؤشرات صعود الصين في النظام الدولي؟

أهمية البحث: تتجلى في التغيرات التي أدت إلى ظهور فاعلين جدد في النظام الدولي، ومدى انعكاس وأثر استجابة الدول للتعامل مع هذه التفاعلات الدولية وتحليل النظم الدولية في ظل انظمة متغيرة، وفي اطار علاقات دولية تتسم بالتعاون أو الصراع أو التنافس وتنطبق مع تفسير النظرية الواقعية في العلاقات الدولية.

هدف البحث: توضيح العلاقة بين النظام الدولي والسياسات الخارجية والداخلية للدول، وان مرجع هذه السياسات هو وضع دولي معين تفرضه بعض الدول الكبرى المؤثرة في النظام الدولي، ودراسة مؤشرات التغيير في النظام الدولي، وسبل مواجهة التهديدات التي تواجهها المنطقة العربية، وهذا يرتبط بالإطار

المفاهيمي للتفاعلات الدولية الفعلية وموازين القوى وتباين المصالح وتعدد الاستراتيجيات فيما بين الدول الكبرى والدول الساعية للتغيير.

هيكلية البحث: تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث، تناول المبحث الأول: صعود جمهورية الصين ومؤشرات الصعود، وتطرق المبحث الثاني إلى: مقومات القوة السياسية والاجتماعية كمؤشر للصعود الصيني في النظام الدولي، وركز المبحث الثالث على: تنمية الصين ومنافسة نظام الدولار الامريكي من خلال مبادرة البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية.

المبحث الأول

صعود جمهورية الصين ومؤشرات الصعود

ان قوة أي دولة لا تشمل قواتها المسلحة وحسب بل تشمل مواردها الاقتصادية والتقنية وادارتها للشؤون الخارجية، وعلاقاتها الدولية، وفاعلية نظامها الاجتماعي والسياسي، وفي الامة ذاتها في الشعب، في مهاراته وطاقاته وطموحاته ونظامه ومعتقداته وأساطيره وفي مدى تداخل هذه العوامل كلها، فأصبحت القوة تعني كل شيء يسمح بممارسة الضغط النفسي والسياسي من اجل تحقيق اهداف وغايات محددة ويجب النظر الى القوة لا في حد ذاتها كقوة وفي مداها المطلق بل بالنسبة للالتزامات الدولية خارجيا واستعماريا وبالنسبة الى قوة الدول الأخرى فان الدول لا تملك القوة من اجل القوة وانما للتأثير في محيطها الخارجي، ولتبني سياسة خارجية فعالة، قادرة على تحقيق وحماية مصالحها في الخارج، ولا تصبح الدول عظمى على نحو مفاجئ ولكن عليها استيفاء شروط ومقومات كثيرة تبدء من امتلاك عناصر القوة الشاملة حتى إقرار الدول الأخرى لها بتلك الوضعية في النظام الدولي مع توافر شرط الإرادة فلكي تأخذ الدول موقع القطب او الفاعل الرئيسي في العالم لابد من امتلاك الرغبة في ذلك ، والإرادة لتنفيذه من خلال توظيف الإمكانات والمقومات التي تمكنها ان تكون فاعل دولي، وان تقوم بوظائف النظام الدولي التي تكمن في الحفاظ على الامن، وتحقيق الرضا، وترسيخ قواعد المرونة في التعامل بين الدول، وان أي هيكل دولي كما يري ستانلي هو فيمان "لابد ان يمتلك قوى فاعلة الزامية لتحقيق تلك الوظائف وان عدم القدرة على الالزام يؤدي الى تغيير القوى الفاعلة في النظام الدولي مما يؤثر على بنيانه وهيكله[٤].

استفادت الصين من النظام العالمي بعد الحرب العالمية الثانية الذي تأسس بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، وصعودها كثاني أكبر إقصاد في العالم ومع ذلك كانت تنظر للنظام العالمي الحالي لصالح

الولايات المتحدة وحلفاؤها على حساب تطلعات الصين كقوة عظمى. بسبب قلق الصين من الصراع البنيوي بينها كقوة صاعدة وبين الولايات المتحدة كقوة عظمى وحيدة اعتقادا أن الهدف الاستراتيجي للولايات المتحدة هو الهيمنة على العالم، وإن الصين تشكل تهديدا محتملا لهيمنتها على العالم وان الولايات المتحدة لا تريد رؤية الصين تنهض كنظير او كقوة عظمى لها دور سياسي في الساحة الدولية.

مع بداية القرن الحادي والعشرين الذي تتبدي فيه التحولات الكبرى للقوة من خلال عالم جديد من المنافسة وبينما لا تشغل الصين سوى المرتبة الثانية كأكبر اقتصاد في العالم فهي تعد لاعباً رئيسياً في العديد من النواحي فلديها أكبر احتياطي نقدي في العالم، واكبر مصدر ومنتج للصلب والغازات الدفيئة واكبر سوق للسيارات في العالم، واكبر شريك تجاري حالياً للاقتصادات الصاعدة مثل الهند والبرازيل فقد أدت هذه التحولات الى جانب تداعيات الأزمة المالية العالمية لظهور عالم جديد يتسم بالتنافس على المستوى العالمي بين الدول الصناعية المتقدمة، والقوى الأسيوية الصاعدة وعلى المستوي الإقليمي الاسيوي أيضا، وقدم المحلل الاقتصادي جيديون رخمان في كتابه (عالم المعادلة الصفرية) رؤية مفادها ان النظام العالمي قد دخل بعد الازمة المالية مرحلة تتسم بالتغيير وعدم الاستقرار فبعد اعتماد الدول العولمة" كنظام اقتصادي يعمل على رفع مستوي المعيشة وخلق مناخ من التعاون والمصالح المشتركة بين الدول مما يدعم الاستقرار فقد جاءت الازمة المالية العالمية مؤكدة ان عملية العولمة تحقق مصالح القوى الكبرى وأهدافها فقط، ولم تعد الولايات المتحدة تقود النظام العالمي دون منافس لها من الدول والمنظمات، وحل التنافس والنزاع محل التعاون واصبح منطق المعادلات الصفرية هو من يقود العلاقات الدولية، وارتبط الصعود الاسيوي بفقدان عدد من الامريكان لوظائفهم وزادت المشكلات الاقتصادية والأزمات التي تواجه دولا أوروبية وتهدد الوحدة والعملة الأوروبية(٥).

وضعت الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٨) نهاية للفترة التي كانت فيها العلاقات التجارية بين البلدين الولايات المتحدة والصين تمثل عامل استقرار، وبداية فترة تغير فيها العلاقات وتصبح مصدرا للتطور والنزاع المتصاعد وبذلك فإن تقدم الدول الاسيوية كان على حساب الولايات المتحدة وصعود الصين اقتصاديا شكل تهديدا وضغوطا على العلاقات الدولية بين الدول والولايات المتحدة وزاد من نشاط روسيا كدولة اخرى تتنافس للحفاظ على مكانتها واستقرارها ومصالحها في النظام الدولي.

أصدرت بكين الكتاب الأبيض للسياسة العربية عام (٢٠١٦) واستمرت في حزم اقتصادية بقيمة (٢٠ مليار دولار امريكي) " النفط والغاز بالإضافة الى التي قدمها الرئيس " شي " للمنطقة عام (٢٠١٨)

فقد حددت الصين إطار استراتيجيتها لبناء النفوذ الصيني في المنطقة من خلال تطوير العلاقات الصناعية والاقتصادية والأمنية والسياسية والاجتماعية مع الجهات الفاعلة في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا واعتمدت في ذلك على نهج " المنافسة بدون مواجهه " الذي يركز على تطور العلاقات مع دول المنطقة لتكون نقطة ارتكاز الاستراتيجية الصينية لتحقيق مصالحها وأهدافها، وقد ساعدها في ذلك أن النظام الدولي والمؤسسات الدولية التقليدية القائمة اتسما بدرجة من المرونة النسبية التي ساعدت على استيعاب الدول الصاعدة طالما تقبل بقواعد العمل والمعايير المستقرة في القانون والسياسات الدولية[٦].

مؤشرات الصعود الصيني:

أولاً: مؤشرات الصعود الصيني سياسياً:

ان نقاط الارتكاز الدولية هي اليات تعزيز موقف الصين الدولي داخل الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية، والمنظمات متعددة الأطراف، وبهذه الطريقة فان سعي الصين للاعتراف بالقوة العظمى يتحقق من خلال الدول الشريكة التي ترفع مكانة بكين السياسية العالمية حيث تعمل العلاقات الثنائية والتأثير متعدد الأطراف كركائز مزدوجة لإضفاء الشرعية المؤسسية تأثير هيكلي اكبر داخل النظام الدولي القائم على القواعد في الشرق الأوسط، وتعزيز مكانة الصين العالمية من خلال العلاقات الثنائية مع الدول العربية والعلاقات متعددة الأطراف تعزز مكانة الصين كقوة عظمى وفاعل أساسي في النظام الدولي فقد أصبحت الصين منافسا للنظام العالمي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية في عديد من المجالات منها[٧]:

مجال التنافس العالمي:

التنافس للسيطرة على المحيط الهندي واتجاه القوى الاسيوية الناشئة للتحول نحو امتلاك القوة البحرية التي تمكنها من تحقيق السيطرة، حيث يدور التنافس بين" الولايات المتحدة مدعومة من الهند واليابان من ناحية، وبين الصين مدعومة من باكستان و ميانمار من ناحية اخرى ومن هذا السياق يتضح اهتمام الصين بتطوير قواها البحرية واسطولها في المحيط الهندي متنافسة مع الولايات المتحدة في صراع بحري بينهم، وأعلنت الصين في ديسمبر (٢٠٠٩) عزمها على إقامة قاعدة بحرية في خليج عدن لحماية سفنها من القرصنة الصومالية ليشكل جرس انذار للقوى الغربية وارسلت مدمرات حربية الى الخليج كأكبر وجود بحري صيني في المنطقة وجاء الإعلان عن الجهد الصيني لتطوير القوة البحرية الصينية بما يمكنها من نشر اسطولها في المحيطات البعيدة لحماية خطوط نقل النفط المستورد من افريقيا ومنطقة الخليج العربي واهمها

المحيط الهندي واقامت الصين نقاط ارتكاز بحرية في المحيط الهندي في ميانمار، وسيريلانكا، وباكستان وهذه النقاط ليست قواعد عسكرية دائمة لكن توفر للأسطول الصيني تسهيلات بحرية من خلال مشكلتها البحرية في الدول.

لذا جاء اعلان الانجلو – امريكي تجاه اليمن لقطع الطريق امام التحرك الصيني، واحكام السيطرة الغربية على الممرات البحرية لنقل النفط ليسهل قطعها عند حدوث تصادم بين القوى الغربية والصين، كما تقوم الولايات المتحدة بالسعي لحرمان الصين من نقاط ارتكازها في المحيط الهندي عن طريق فتح باب الحوار مع المجموعة العسكرية في ميانمار وتخيير باكستان بين الصين والولايات المتحدة، ومساعدة حكومة سيريلانكا على تصفية حركة التمرد التاميلية، ويتضح ذلك في سياق التعاون النووي الأمريكي مع الدول (الهند) مثلاً[٨].

مجال تطوير أبحاث الفضاء الخارجي:

يقع برنامج الفضاء تحت سيطرة جيش التحرير الصيني ويوفر له خبرة في الاتصالات وتكنولوجيا الصواريخ وقدرات الحرب ضد الأقمار الصناعية، وتعتزم الصين إقامة قاعدة دائمة على سطح القمر، والقيام بتطوير أنظمة التشويش التعطيل لأنظمة تحديد الموقع، بناء وتصميم مركبات تعمل كجسم طفيلي لتدمير تكنولوجيا الأقمار الصناعية وتدعم امكانياتها في مجال إطلاق الأقمار الصناعية[٩].

تطور القدرة السياسية للصين:

أدركت القيادة الصينية ان الاندماج في النظام العالمي ليس سلميا بل يكون دائما نتيجة صراع وتصادم فصعود أي قوة الى مرتبة القوة العظمى سيقابله مقاومة من جانب القوى العظمى الكبرى الأخرى لذا سعت الصين منذ استقلالها وفي فترتي النمو والازدهار الى تدعيم التوجهات السلمية لدورها في العالم الخارجي بما لا يهدد أهدافها السياسية لاستكمال مسيرة التنمية الداخلية، وقد بدء هذا التوجه بالمبادئ الخمسة للتعايش السلمي التي التزمت بها منذ عام (١٩٥٤) وكانت مرجعا أساسيا للدور الخارجي للصين وصولا للبيان الرسمي في ١٨ أغسطس ٢٠٠٣) ، والذي حدد رؤية الصين لدورها في ظل النظام العالمي الجديد، وقد أضاف للمبادئ السابقة مفهوما جديدا للأمن جوهره الثقة المتبادلة والمساواة في السيادة بين الدول، وتحقيق التعاون المنفعي المتبادل والتنمية المشتركة بين الدول كافة واكد على ذلك خطاب الرئيس هوجين تاو في ١٢ ابريل (٢٠٠٨) خلال حفل افتتاح المؤتمر السنوي لمنتدى (بواو الاسيوي) وقد اكد فيه ان الصين تعد

مشاركا أساسيا في النظام الدولي الذي اصبح فيه التوجه نحو تعدد الأقطاب امرا لا يمكن التراجع عنه في ظل التزام الصين بنهج التنمية السلمية، وتؤكد تصريحات القادة الصينين ان استراتيجية الصين للتحول الى دولة عظمى لا تتحقق بالقوة العسكرية وحدها بل ببناء قوة اقتصادية وعلمية وتكنولوجية، وتحقيق الاستقرار الاجتماعي، واكتساب الهيبة السياسية إقليميا ودوليا، وقد كان الداعم الأساسي للقدرة السياسية للصين هو دور الصين في الاقتصاد العالمي ودفع النشاط الاقتصادي، وتبادل المصالح بين الدول الكبرى باعتبارها سوقا ضخماً تتجه اليه شركات الدول الأخرى وفي هذا تدعيم للصعود الصيني سلمياً.

كونها قوة إقليمية في منطقة اسيا والمحيط الهادي:

الصين قوة إقليمية في منطقة آسيا والمحيط الهادي، تتبنى مبدأ "مونرو" الخاص بها لإنشاء مجال نفوذها، وإزالة هيمنة الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة فقد قامت الصين بناء مؤسسات أمنية إقليمية بدون شراكة الولايات المتحدة الامريكية منها (OCS) منظمة شنغهاي للتعاون.

المطالبة بحقوق دولية في راس المال والتصويت في المؤسسات العالمية:

فقد طالبت بكين بحقوق في رأس المال وحق التصويت في المؤسسات العالمية على مستوى وزنها وانتقدت اعتماد النظام العالمي على اعتماده نظام العملة الموحدة الدولار، وأنه من اسباب الأزمة المالية العالمية، وقد كان من اهم مقترحات الصين في قمة مجموعة العشرين وتضم القمة الدول الثماني التي تمثل أقوى اقتصاديات العالم ، والدول الناشئة، والتي عقدت في واشنطن في نوفمبر (٢٠٠٨) فقد دعت الصين الى إعادة النظر في النظام الرأسمالي عن طريق ادماج الدول الناشئة في وضع السياسات العالمية المتعلقة بالصرف، التمويل والاستثمار كما أفادت الصين برسالة عملية للولايات المتحدة الأمريكية، اثناء انعقاد القمة مفادها تخصيص (٩٥٠ مليار دولار) كاستثمارات في قطاعات الاقتصاد ،وهي عبارة عن قرار يتجاوز المصارف وأسواق المال وصناديق المضاربة ويساعد على انقاذ المؤسسات المهددة بالغرق بسبب نقص الطلب على سلعها الرأسمالية، وإنقاذ عدد من الشركات الكبرى من الإفلاس وخاصة سوق السيارات، وإمكانية العودة الى النظام القديم لتحديد قيمة العملات، أي باعتماد قيمة الذهب لا قيمة الدولار[١٠].

التنافس في قيادة البنية الاقتصادية الإقليمية:

حيث ظهر تنافس بين الصين والولايات المتحدة الامريكية على قيادة البنية الاقتصادية الإقليمية أثناء التفاوض بشأن الشراكة الاقتصادية الشاملة (PECR) مع دول الأسيان كبديل عن برامج الشراكة عبر المحيط الهادي بقيادة الولايات المتحدة[١١].

منظمة شنغهاي للتعاون الدولي في المنطقة العربية (OCS):

منظمة دولية تضم عدة دول في شرق اسيا أسست عام (٢٠٠١) كتكتل وتحالف سياسي واقتصادي وأمني وأوروبي اسيوي تقوده بكين – لتضخيم صوتها في حل الازمات، والتحديات الإقليمية في الأمن، وتضم كلا من (الصين، روسيا، كازاخستان، قرغيزستان، اوزباكستان، طاجيكستان وتركمانستان، ومنغوليا الى جانب إعطاء ايران وباكستان والهند وتركيا صفة المراقب).

ان الدور الرسمي لمنظمة شنغهاي للتعاون هو التخفيف من حدة النزاعات الإقليمية التي تهدد أمن المنطقة ويعتبر دور متواضع، ومع ذلك فجميع الأعضاء المعنيين بالسلام في استانا بقيادة روسيا كانوا إما دولا مراقبة في المنظمة او أعضاء كاملي العضوية، وقد استغلت الصين منتداها الدولي الأول حول الصراع السوري الذي عقد في مايو ٢٠١٨ كقوة شرعية لمنظمة شنغهاي للتعاون الدولي فقد سعت الى دور سياسي في حل الصراع في الشرق الأوسط ودعا وزير الدفاع الروسي سيرجي شويغو، قبل المنتدى الصيني في سوريا جميع الدول الأعضاء في المنظمة الى دعم استعادة سوريا كدولة موحدة غير قابلة للتجزئة، وللمنظمة اهداف معلنه هي ما تسميه الصين بالشرور الثلاثة الإرهاب ومواجهة التطرف، الحركات الانفصالية الى جانب التصدي لتجارة الأسلحة ، المخدرات ، والهجرة غير الشرعية ويراها كثير من المحللين السياسيين انها تحالفات عسكرية جديدة فواعل من غير الدول تهدف الى مواجهة حلف شمال الأطلسي.

نصت اتفاقية انشاء منظمة شنغهاي للتعاون الدولي على إقامة منطقة منزوعة السلاح على طول الحدود بين الصين والدول الأعضاء ، والتي تبلغ (٨) الاف كم كما حذرت الاتفاقية اجراء مناورات عسكرية تستهدف أيا من الدول الأخرى ،وتعد قيادة الصين لمنظمة شنغهاي للتعاون الدولي ، واليات التعاون الأمني الخاصة بها أداة قوية لبناء نفوذ استراتيجي دولي ، يحقق نفوذ عسكري ، أمني للصين من خلال المنظمة، وقد توسعت المنظمة غربا مع ادراج باكستان والهند بعضوية كاملة عام (٢٠١٧) ، وتقدمت دول عربية بطلب للحصول على مستويات مختلفة من العضوية منها " مصر ، سوريا والعراق، والمملكة العربية السعودية البحرين وقطر". وذلك لتطوير العلاقات التعاونية بين المنظمة ودول المنطقة العربية . ان تحفيز التعاون

الأمني والتجاري بين الدول العربية والمنظمة يؤكد على مكافحة ما تسميه الصين " الشرور الثلاثة: الانفصالية والتطرف، والارهاب[١٢].

المبحث الثاني

مقومات القوة السياسية والاجتماعية كمؤشر للصعود الصيني في النظام الدولي

للصين خصائص سياسية متنوعة حيث تجمع بين متطلبات القوى الكبرى، وملامح دولة من دول الجنوب مما يجعل القوى الكبرى تأخذ رأيها في الحسبان الى جانب ثقة دول الجنوب وتأييدهم باعتبارها من دول العالم الثالث لذا تتخذ الحذر في مسالة أداء دور فاعل في النظام الدولي لان الصعود السريع سيكون مكلفا ماديا عليها، وقد يضر ببعض مصالحها، وهذا الأسلوب يتيح لها الصعود السلمي، هذا لا يعني ضعف النظام السياسي الصيني في ظل مقوماتها السياسية والاجتماعية ومنها:

الصين ضمن الدول الخمس دائمة العضوية في مجلس الامن مما يسمح لها بالتأثير في مجريات الاحداث العالمية وتكتسب نفوذا في دول العالم الثالث، تعد الأولى عالمياً من حيث الموارد البشرية حيث بلغ عدد سكانها مليا ر وأربعة مائة وواحد مليون نسمة عام (٢٠٢٠) وهي أكبر دولة يستخدم شعبها الانترنت.

تحتل المرتبة الرابعة عالميا من حيث المساحة بعد روسيا وكندا والولايات المتحدة الامريكية وتتمتع بالموقع الاستراتيجي الذي يربط شرق اسيا بشرق أوروبا مما يجعلها تتحكم بعدد من الطرق للملاحة البحرية والجوية والبرية، وقد أطلقت بكين برنامجا فضائيا يعد حاضنة للطموح العسكري أكثر من كونه رمزا حاشدا للوطنية وبدأت في انشاء ما يسمى بحرية المياه الزرقاء قوة بحرية قادرة على العمل دولياً عبر (المحيطات مما يمنحها القدرة على استعراض القوة بعيدا عن شواطئها.

كما أنها سرعان ما استحوذت على حاملة طائرات مستعملة في أوكرانيا وإعادة تحديثها[١٣].

وقد كان من عوامل نجاح تجربة الانفتاح الاقتصادي للصين ان طبيعة توجه النظام السياسي الصيني تقوم على اعلاء القومية والثقافة الوطنية الصينية، واضفاء صفة القومية على التوجهات الخارجية مما يميزها بخصائص أولوية النظام على الحرية واولوية الواجب على الحق، والمصلحة الجماعية على الفردية مما يحقق الاستقرار في النظام السياسي الداخلي.

وفي إطار العلاقات الخارجية عملت الصين على تطبيع العلاقات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية مع العالم الخارجي باستخدام سياسة القوة الناعمة والمرونة واحترام الخصوصيات السياسية والثقافية للدول، وبالرغم من انها عضوا دائم في مجلس الامن الدولي نادرا ما تستخدم حق الفيتو وتفضل استخدام الحياد في القضايا والنزاعات الدولية.

المقومات العسكرية والتكنولوجية للصعود الصيني:

ظلت القوة العسكرية كشكل رئيسي للقوة مسيطرة على السياسة الدولية، وكان للثورة الصناعية وثورة المعلومات دور في تغيير اشكال القوة فاصبح هناك قوة اقتصادية وقوة ناعمة وقوة افتراضية، ويعتبر الشكل الأخير للقوة اصبح هناك قوة للثورة الصناعية وثورة المعلومات دور في تغيير اشكال القوة أحدث الاشكال وأكثرها ارتباطا بالتطورات الحالية في العالم، ومن خلال فكر المدرسة الواقعية وافتراضاتها ان الدول هي الفاعل المسيطر في العلاقات الدولية، وأنها تتسم بالعقلانية مما يجعلها تحدد مصالحها للاستجابة لهيكل القوة في النظام الدولي والذي يتسم بالفوضى ويفرض ضرورة الاعتماد على الذات لتحقيق امنها فتسعي الدول بتسخير كل مصادرها المادية لقوتها الفعلية وخاصة القوة العسكرية وهي بالنسبة للواقعيين البعد الأهم في قوة الدولة، وتتحدد أهمية العناصر المادية الأخرى بالقدر الذي تقوي به البعد العسكري[١٤].

ان التطورات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها الصين جعلها تتوجه نحو تطوير قواها العسكرية والتكنولوجية وكان من مؤشرات تطور القدرات العسكرية تخطي الميزانية العسكرية السنوية نحو (١٧٠) مليار دولار في عام ٢٠١٢، مقابل نحو ٧٧ مليار عام ٢٠٠٧، وتعتبر هذه الميزانية بالقيمة الاسمية أكبر بنحو (٣.٨) من الميزانية العسكرية الروسية حيث تمثل ٦٤٦ مليار دولار، ولكنها بعيدة عن الميزانية العسكرية الامريكية والتي تقدر بنحو (٦٨٦) مليار دولار.

تمتلك الصين أكبر جيش في العالم نظرا للتعداد البشري وتسانده قوات احتياط كبيرة، ويقدر عدد الجيش النظامي نحو (٢.٣) مليون جندي قيد الخدمة، وأصبحت الصين ثاني أكبر دولة منتجة للسلاح بعد الولايات المتحدة الامريكية بعد ان كانت مستوردة للسلاح فقد احتلت المرتبة الثانية عالميا في تصدير الطائرات العسكرية بدون طيار وأيضا في بناء حاملات طائرات متطورة بقدرات ذاتية وميزانيات عسكرية تصل لا (٢٠) مليار دولار الى جانب امتلاكها قوات منشاة بحرية، وتطوير صواريخ كروز وحيازة طائرات خفيفة

وتعتبر الصين القوة النووية الثالثة في العالم بعد الولايات المتحدة وروسيا لامتلاكها قدرات نووية عسكرية[١٥].

شهدت الحياة السياسية في الصين انفتاحا نسبيا من خلال تطوير الأداء الدبلوماسي لتعبئة رأى عام دولي مؤيداً ومتفهماً لأبعاد الصين كدولة عظمى صاعدة فقد استطاعت الدبلوماسية الصينية ان تكون ركيزة للقدرة السياسية نظرا لاستنادها على مفاهيم أكثر قبولا لدى المجتمع الدولي منها أن الصعود الصيني لا يمثل خطراً على العلاقات الدولية لان الصين تسعى للاندماج في النظام الدولي من خلال – مشاركة دول العالم في الاستفادة من الفرص التنموية المتاحة للصين وللدول ". وكانت تعليمات الرئيس هوجين تاو باستخدام تعبير التطور السلمي للصين الذي لا يسعى لتغيير التوازنات الدولية، وانه لن يفيد الصين فقط بل استفادة للدول جميعها، وتم تفعيل مصطلح القوة الناعمة في السياسة الخارجية باستخدام الأدوات والثقافة والدبلوماسية، والايدولوجية والفكرية من خلال تنظيم المؤتمرات والفاعليات الدولية ومنها تنظيم مؤتمر في بكين لبدء "الحلم الصيني " عام ٢٠٠٦ والذي يعمل على ربط الصين بثلاثة أفكار رئيسية هي "التنمية الاقتصادية والسياسية، والسيادة السياسية، والقانون الدولي " مقابل تمسك الولايات المتحدة الامريكية بخطاب القوة وتغيير النظام الدولي لمصلحة بلادهم وحلفائهم[١٦].

ساعد الاستقرار الاجتماعي والسياسي الصين في الانفتاح والصعود الدولي فبالرغم من وجود أكثر من ٥٦ قومية و ٧ ديانات فان الصين تتمتع باستقرار وتماسك اجتماعي ملحوظ ولعل إصرار الشعب الصيني واحتشاده وراء الدولة والروح الوطنية التي اظهرها الشعب قبل وخلال دورة بكين الأولمبية دليلا يؤكدها تصريحات الرئيس هوجين تاو بأولوية الحفاظ على التقدم الاقتصادي والتماسك الاجتماعي في نفس الوقت، وان من المزايا الأولية للصين من تعداد سكاني تجاوز المليار و ٥٠٠ مليون نسمة لم تعتبرهم الصين مشكلة سكانية وانما اعتبرتهم ميزة وثروة بشرية منتجة وميزة تنافسية طبيعية[١٧].

ثانياً: مؤشرات الصعود الصيني اقتصادياً:

من مؤشرات الصعود الصيني اقتصاديا التحسن المستمر في مؤشرات الأداء الاقتصادي او تحقيق معدلات نمو مرتفعة وقد سعت الصين لبناء تعاون اقتصادي أكثر من التعاون السياسي حيث ان تنمية الاقتصاد الصيني يعد رؤية سياسية لإرغام العالم على الاستماع اليك وهي مقولة تؤمن بها الصين خاصة بعد ما أصبحت تجربة الصين " الانفتاح الاقتصادي " تمزج بين نمو اقتصادي سريع واستقرار سياسي، ونموذج

تنموي للدول، وقد اقامت الصين علاقات دولية لتحقيق أهدافها الاقتصادية والسياسية القائمة على تحقيق المصالح الصينية على أساس المنفعة المتبادلة وخاصة في المنطقة العربية من خلال الاتفاقيات الاستثمارية في المشروعات الكبرى التي تستهدف البني التحتية والتطور التكنولوجي مع دول المنطقة العربية منها المملكة السعودية الشريك الاستراتيجي للصين ومع مصر وعدد من الدول.

مبادرة الحزام والطريق:

تربط بكين اهتمامها بالأمن الإقليمي والتنمية في الشرق الأوسط بأجندة التنمية العالمية من خلال اليات متعددة الأطراف ذات خصائص صينية لتعزيز العلاقات الاقتصادية مع الشركاء، والتوسع الاقتصادي لبكين في مناطق جديدة من خلال مبادرة الحزام والطريق باعتبارها منفعة عامة إيجابية للمنطقة والعالم ومشروع الطريق الحريري الحادي والعشرين حيث ان استخدام الصين الاستراتيجي للدعاية الإنسانية وبناء السلام في النزاعات طويلة الأمد تأكيد على مبدء المنفعة العامة للمنطقة، أطلقت الصين مبادرتين عام ٢٠١٥ الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين والذي يربط شبكة الطرق البرية والبحرية الصين بأوروبا والشرق الأوسط بطول يتعدى عشرة الاف كيلو متر، ويعيد العلاقات الدولية بين الدول حيث تشارك فيه ١٢٣ دولة، بهدف زيادة القدرة الصناعية واستكشاف الوصول للموارد وتعزيز التعاون الأمني الوطني، وتسريع وصول منتجاتها الى الأسواق العالمية بما في ذلك اسيا وافريقيا وأوروبا وامريكا الجنوبية والوسطى ويستهدف ربط الصين بالعالم من خلال استثمار مليارات الدولارات في البني التحتية طول طريق الحرير من خلال بناء مرافق وطرق، وسكك حديدية، ومناطق صناعية ومع ما يرافق ذلك من تدخلات في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي[١٨]، وتمثل المبادرة اختبار لرؤية الصين لنظام دولي جديد في جميع انحاء العالم حيث توسعت في نطاق المبادرة الى نصف الكرة الغربي وأوروبا، والقطب الشمالي، وأطلقت طريق الحرير الرقمي، وطريق الحرير الفضائي " سعيا وراء التأثير ليس فقط في جميع انحاء العالم ولكن في المجالات الرئيسية للفضاء السيبرانية والفضاء الخارجي[١٩].

كما استخدمت الصين المبادرة في تعزيز نفوذها في مراجعة قواعد الحوكمة الاقتصادية العالمية، وفي النظام الدولي ذلك في خطاب القاه عام (٢٠١٨) أعلن الأمين العام للحزب الشيوعي الصيني شي جين بينغ ان المبادرة تعمل كحل للصين لتحسين الحوكمة الاقتصادية العالمية (...) ، وبناء مجتمع مشترك مصير الانسان مصطلح يستخدمه القادة الصينيين للإشارة الى نظام عالمي يتماشى مع رغبة بكين، وقد استخدمت بكين المبادرة لبناء نظام اعلامي عالمي جديد بالتوازي مع المكونات الاقتصادية، وبناء نظام حوكمات

بديلة، ويمثل خطوة نحو بناء القواعد والأنظمة البديلة التي تؤسس لنظام دولي جديد في مختلف المجالات خاصة مجال الطاقة والذي تكشف عنه رؤى وخطط عمل لتعاون الطاقة للبناء المشترك للحزام الاقتصادي لطريق الحرير ، وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين الصادرة في مايو (٢٠١٧) ، وتتضمن ضمن أهدافها بناء هيكل افضل للحوكمة العالمية في مجال الطاقة سواء باستخدام بعض الأطر لإدارة التعاون أو بالتأسيس لمفهوم متكامل لأمن الطاقة وكذا التأسيس لحق الصين في القيام بدور فاعل في مجال الطاقة وفي المجال البحري من خلال وثيقة رؤية التعاون البحري في بناء الحزام والطريق (٢٠١٧) والتي تضمنت العمل على التشارك في الحوكمة البحرية وتوسيع مجالاتها بإنشاء الية حوار للتعاون البحري بين الدول الواقعة على مسار الطريق وتوقيع مجموعة من وثائق التعاون البحري بين الحكومات . قدمت الصين عددا من المبادرات السياسية ، والاجتماعية من خلال مبادرة الحزام والطريق مما يعكس مصالح النظام السياسي الصيني لتعزيز جهود الحزب الشيوعي وتصدير النموذج الاستبدادي الذي تسيطر عليه الدولة للإعلام والخطاب السياسي في بلدان افريقيا وأوروبا ونصف الكرة الغربي فقد احتلت المرتبة ١٧٦ من ١٨٠ دولة في مؤشر حرية الصحافة العالمي عام (٢٠١٨) الذي جمعته منظمة مراسلو بلا حدود، وشراكات في أسواق وسائل الاعلام المحلية للتحكم في الصحافة المستقلة والنقد الدولي للصين، كما استضافت الاجتماع الافتتاحي لشبكة اخبار الحزام والطريق وهي جمعية تتكون من ١٨٢ منفذا اعلامي من جنوب افريقيا الى فرنسا، وقد حث شي جين بينغ الدول المشاركة في مبادرة الحزام والطريق على انتاج قصص إخبارية تعزز الدعم العام للمبادرة وشراء حصص مسيطرة في وسائل الاعلام الأجنبية باللغة الصينية وغيرها من وسائل الاعلام، وتعزيز مفهوم الصين للسيادة الإلكترونية لمنح الحكومات حق التحكم في مستخدمي الانترنت والمحتوى داخل أراضيها، لان النظام الإعلامي الجديد هو جزء من استراتيجية للجبهة الموحدة بما في ذلك الجوانب الاكاديمية الأجنبية مما يشكل عقليات ووجهات نظر النخب في الدول النامية ويؤثر في الدول المتقدمة ويؤسس لانطباع دولي ان الصين تتجه نحو دور قيادي فاعل في النظام الدولي[٢٠].

ان عضوية الصين في التكتلات الاقتصادية والسياسية تمنحها دورا تصاعديا لقيادة النظام الدولي بالرغم من تعددية الأقطاب داخل التكتلات فان النظام الدولي أصبح عاجزا امام الازمات الدولية المالية الصحية، أو الصراعات الدولية في ان يطور أنماط تحالفات دولية مستقرة قادرة على النهوض بمهام القائد الدولي

الفاعل من منطق التعددية القطبية فإن التغيرات في النظام طبقا للواقعية تزيد من حدة الصراع بين قوى النظام الدولي[٢١].

المبحث الثالث

تنمية الصين، ومنافسة نظام الدولار الأمريكي من خلال مبادرة البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية

البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية مقره في بكين ويضم ٤٩ عضو مؤسس آخر كبديل للبنك الدولي ومؤسساته للتنمية الدولية عملت الصين على زيادة نفوذها في المؤسسات المالية الدولية القائمة، الى جانب تأسيس مجموعة جديدة من المؤسسات الاقتصادية والمالية الدولية بقيادتها كبنوك تهدف لتطوير البنية التحتية، وتدعم مبادرة الحزام والطريق، وتنافس البنك الدولي الذي انشاته الولايات المتحدة عام ١٩٤٤ بهدف الحد من الفقر، وتقديم القروض للمشاريع الرأسمالية وصندوق النقد الدولي لإعادة بناء أنظمة الدفع ففي نفس خطى الولايات المتحدة توجهت الصين ليكون لها دورا رائدا في انشاء مؤسسات مالية دولية بقيادتها "البنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية AIIB.

وهو بنك تنمية متعدد الأطراف يهدف لدعم تطوير البنية التحتية في منطقة آسيا والمحيط الهادي اقترحه الرئيس شي جين بينغ عام ٢٠١٣ وبدء عمله ٢٠١٦ وساهمت الصين في انشاء بنك التنمية الجديد التابع لمجموعة "بيركس BRICS عام (٢٠١٤) لتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية المستدامة لدول البريكس بجانب تأسيس صندوق الاحتياطي الطارئ وبنك تنمية منطقة شنغهاي للتعاون، وهم يمثلون ثقلا موازنا إقليميا للكيانات التي يقودها الغرب نظام (بروتون ودوز) لذا تعتبر الصين هي الدولة الثالثة بعد بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية، التي لديها القدرة على تشكيل، وقيادة نظام عالمي للمال والتجارة حيث أصبحت الصين المورد الأجنبي للسلع العامة في افريقيا واسيا الوسطى، وعديد من الدول، مع اقراض مشروعات التنمية في تلك الدول بما يتجاوز قروض البنك الدولي مما يتيح لها مجالا أكثر أهمية لمنافسة القوى العظمى حيث التقاء الناس في أماكنهم ومعالجة مشكلاتهم الفعلية مثل المساعدة في تحسين البنية التحتية والخدمات العامة وتوسيع الرخاء وحماية البيئة[٢٢].

تأثير التكنولوجيا الصينية:

ان الدور المتنامي للشركات الصينية يعزز انتاج وبيع السلع الرقمية، وتقديم الخدمات المالية القائمة على التكنولوجيا قوة المبادرة ويسمح للشركات الصينية بزيادة قدرتها التسويقية[٢٣]، واجبار ملايين المستهلكين في بلدان المبادرة استخدام التطبيقات التي طورتها شركات الصين لتلبية الاحتياجات المصرفية، مما يسمح بترجمة التأثير الاقتصادي للمبادرات لتحقيق اهداف سياسية كمعاقبة الدول التي تتخذ موقف معارض للمصالح الصينية بشان القضايا المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية للصين مثال اضطهادها للأقليات الأغوار وقمع الحريات في هونغ كونغ وعسكرية بحر الصين كما يمكن استخدام الحوافز الاقتصادية لأقناع الدول بتعزيز المواقف المفضلة للصين[٢٤]، وتدعم مكانة الصين الإقليمية والعالمية مع ابراز نفوذ الصين في مناطق جغرافية جديدة، وتحديد الرافعات التي يمكن للصين من خلالها ليس خلق نفوذ فقط وانما الاستفادة منه مما جعل أمريكا تعيد تركيز تحالفاتها الاستراتيجية لترتكز نحو اسيا، وتحديدا مع الصين فقد فرضت إدارة بايدين عقوبات على الصين بسبب معاملاتها لمسلمي الإيفور، بالإضافة الى العقوبات المفروضة على السعودية مما جعل عدد من السعوديين ينتقد الدور التاريخي لأمريكا في الشرق الأوسط، وان التدخل الغربي هو سبب عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي في المنطقة.

تحول التنافس الاستراتيجي الصيني الأمريكي من حرب باردة الى حرب تكنولوجية (حرب الرقائق الالكترونية) وذلك مع تزامن فرض عقوبات أمريكية على الشركات الصينية منها شركة زد تي آية، وهواوي، وتيك توك، وانتقاد واشنطن للصين فيما يتعلق بسياستها تجاه هونغ كونغ، وشينجيانغ، تايوان، بحر الصين الجنوبي، بيع اجهزة حاسوب امريكية محظورة الى ايران، وفي يوليو (٢٠٢٠) طالبت إدارة ترامب الصين بشكل مفاجئ بإغلاق قنصلياتها في هيوستن لدواعي امنية، ورداً على ذلك اضطرت الصين الى مطالبة أمريكا بإغلاق قنصلياتها في تشن غدو وان تم ذلك فان مؤشرات اندلاع حرب باردة بين الصين والولايات المتحدة قد اقترب ومع تبادل الاتهامات بين الدول اتهمت أمريكا شركة هواوي الصينية بالتستر على علاقاتها مع شركة كانت قد حاولت بيع أجهزة حاسوب محظورة الى إيران، وفي عام (٢٠١٨) تم القبض على رئيس مجلس الإدارة والمدير المالي لشركة الاتصالات هواوي أكبر شركة خاصة في الصين في فانكوفر لتسليمها تحت ضغط امريكي، أنه نزاع بين الصين وامريكا فيما يتعلق بالأعمال التجارية للشركات الصينية مع إيران، وباعتبار إيران مصدر تهديد للمصالح الامريكية في المنطقة كقوة اقليمية صاعدة في النظام الاقليمي العربي[٢٥].

يعتبر التعاون الصيني – الامريكي في مجال التكنولوجيا الفائقة مهم حيث تتباهي كل من الدولتين بالتقنيات المتقدمة في مجال الفضاء الخارجي والذكاء الاصطناعي التكنولوجية الحيوية ولدى كل من واشنطن وبكين انواع متعددة من برامج التدريب للموارد البشرية في الشرق الأوسط وقد ابرمت شركة بي جي اي وهي شركة صينية متخصصة في الهندسة الوراثية وتأسست في شنجن – عقوداً مع الامارات والسعودية للتعاون المشترك في مكافحة فيروس كورونا ، ولكن الحكومة الامريكية أعلنت ان شركة (بي جي أي) تشكل تهديداً للأمن البيولوجي لحلفائها واعتبرتها هواوي الطبية مما وضفي الطابع السياسي على البحوث العلمية والطبية المشتركة وتبادل الاتهام بين الدول نحو انتشار فيروس كورونا وبتطبيق رؤية المدرسة الواقعية الجديدة لصعود القطبية الصينية من خلال تفسيرها لسلوك الدول ابان ازمة انتشار فيروس كورونا فقد ظلت النظرية الواقعية تشكك في توقع البعض زيادة التعاون بين الدول الكبرى في مواجهة الوباء بل انها اكدت زيادة التنافس الدولي بين الصين والولايات المتحدة الامريكية، ومن هنا جاءت مقارنتها للصعود الصيني عندما أبدت مخاوفها من ان الازمة اثرت في وضع أمريكا في النظام العالمي امام الصين التي بدأت في امتداد مجال نفوذها في بحر الصين وبناء جزر صناعية لتحويله لبحيرة صناعية والسيطرة على الموارد النفطية وبذلك تحقق ما قام به مارك دينين في السعي لمعالجة الأوبئة في اطار نظرية هانز مورغنتاو الواقعية، ورأى ان أي عامل يؤثر في قوة الدولة بالسلب يهدد قدرة الدولة على البقاء وان زيادة قدرة الدولة هي الأداة التي تضمن بقائها واكد تقرير الإيكونيميست عن دور جائحة كورونا كنقطة تحول في الجغرافيا السياسية بتوقع التحول في ميزان القوى العالمي(٢٦).

ثالثاً: التنافس بين الصين والولايات المتحدة الامريكية:

التنافس على قيادة الاقتصاد العالمي: تحتل الصين مكانة كبيرة في الرؤية الاستراتيجية للولايات المتحدة منذ فترة الا ان الازمة المالية الاقتصادية في الولايات المتحدة أدت الى زيادة التوتر والقلق من ان تحل الصين محل الولايات المتحدة دولياً (اقتصادياً، وتكنولوجيا وعسكرياً)، وظهر هذا القلق أوائل القرن الحادي والعشرين، وذلك من خلال مؤشرات تراجع القوة والهيمنة الامريكية وتغيير دورها والانسحاب من أداء دورا في القضايا الدولية مقابل مؤشرات الصعود والتقدم الصيني والنفوذ والهيمنة، واستخدام الشراكة الدولية، والانفتاح الاقتصادي العالمي، والذي يعد بمثابة الوجه الآخر للعملة وجه آخر لأمريكا – فان ما تشهده الصين من تقدم وانفتاح اقتصادي يعتبر استنساخ لما شهدته الولايات المتحدة خلال الثلاثينات والاربعينات من القرن الماضي حين وضع الرئيس الأمريكي " فرانكلين روزفلت" الأساس الاقتصادي الذي مكن الولايات

المتحدة من تجاوز أزمة الكساد الكبير، والانطلاق نحو القيادة الاقتصادية العالمية بعد الحرب العالمية الثانية بما يعني أن تصبح الصين القوة الاقتصادية الأولى في العالم، وتنطلق نحو القيادة الاقتصادية العالمية وتزداد حصيلة قدراتها السياسية مما يمكنها من الاعتراف الدولي بانها قوة فاعلة دوليا في النظام الدولي وتحقق أهدافها السياسية.

وتخطط الصين لتصبح أكبر اقتصاد صناعي في العالم، ومنذ عام ٢٠١٥ نظراً للنمو الكبير في الصناعات الثقيلة كالحديد والصناعات الكيماوية والسلع الاستهلاكية بما يقدر بحوالي (٢ تريليون دولار امريكي) هي رصيد الصين من العملة الصعبة وقيام الصين بشراء حوالي (٨٠٠) مليار من سندات الخزانة الأمريكية كمساعدة في حل الازمة المالية الأمريكية، وفيما يخص التفوق التكنولوجي فالصين تقوم بضخ استثمارات في مجالات التعليم الأساسي والتكنولوجي وأعلنت بكين انها سوف تضع ما يقرب من ٦٠٪ من الناتج المحلي الإجمالي GDP في قطاع التعليم التكنولوجي، وفي المجال العسكري تطور الصين صناعتها العسكرية حتى وان كان السلوك العسكري الصيني غير عدواني الا ان بعض الأمريكيين يخشى من ان تؤدي زيادة الانفاق العسكري الصيني لزيادة ممانعة بكين للمواقف الأمريكية فيما يخص القضايا المعقدة كما هو الحال مع ايران وكوريا الشمالية[٢٧]، كما توجهت الصين الى إعادة هيكلة النظام الدولي من خلال تجربة الحوكمة الصينية التي بدأت في تفعيلها دوليا في مجال الحوكمة المالية وذلك بإنشاء عدد من المؤسسات المالية.

انقاذ الصين للنظام الرأسمالي العالمي عقب الازمة المالية ٢٠٠٨ واعطاؤها حق التصويت في صندوق النقد الدولي:

استطاعت الصين. مواصلة صعودها الاقتصادي بمعدلات نمو اعلى من الدول الصناعية، وفي إطار نظام السوق الاجتماعي فقد منحت الصين دور المنقذ للسوق الرأسمالي العالمي عقب الازمة المالية العالمية وهو ما دفع الولايات المتحدة وحلفاؤها للقبول بزيادة القوة التصويتية للصين في صندوق النقد الدولي، واتاح للصين فرصة انشاء نظام اقتصادي عالمي بديل[٢٨].

امتلاك الصين قدرات في القوة العسكرية والبرامج الفضائية (مؤشر الاتجاه):

وهو مؤشر رئيسي لاتجاهات بناء وتطوير القوة المسلحة، وأن الصين تطور القوة العسكرية كما طورت قواها الاقتصادية وهو التحديث والنمو التدريجي الذي يوازي الوجود الأمريكي في قواعدها العسكرية في

اليابان وكوريا الجنوبية والوجود العسكري البحري في منطقة اسيا–الهادي، وحماية تايوان وكوريا الشمالية والضغط على الهند بامتلاكها الأسلحة النووية وعلاقاتها مع الولايات المتحدة التي تضمنت بعدا نوويا، وفي مجال البرامج الفضائية المتطورة امتلكت الصين صناعة الاستشعار عن بعد وقدرات خاصة بالبنية التحتية للنشاط الفضائي، وتكنولوجيا الفضاء، وتصنيع الأقمار الصناعية والصواريخ، والملاحة الفضائية بما يجعلها قادرة على تفسير واستقبال المعلومات من الأقمار الصناعية الأوروبية والأمريكية وللفضاء الخارجي أهمية استراتيجية ويعتبر ساحة للصراع والتنافس لتعظيم القوة الاقتصادية والعلمية والحفاظ على امن الدولة وطموحها في إيجاد مكانة لها في النظام الدولي في عصر الثورة العلمية والتكنولوجية. وتدرك الصين أن وضعها في القرن الحادي والعشرين يتطلب قدرة على امتلاك القوة الفضائية لتؤهلها لتصبح عظمى حيث ان التفوق في مجال الفضاء هو معيار القوة في القرن الجديد، يمثل نجاح البرنامج الفضائي الصيني تحديا استراتيجيا للهيمنة التقليدية للولايات المتحدة وحلفاؤها في جنوب وشرق اسيا والتي تتعاون في مجال الفضاء الخارجي فالتفوق الصيني يؤدي لتغيير موازين القوة الإقليمية ويزيد العبء الأمني على أمريكا التي تعاني من عدم وجود أنظمة وفاعلية أي من الأقمار الخاصة بها في الوقت الذي تمتلك الصين القدرة التكنولوجية على تدمير الأقمار الصناعية في المجال الأرضي المنخفض، وهو ما يشكل خطراً على مصالح الولايات المتحدة وحلفاؤها وامن الفضاء بصفة عامة بما يتعارض مع سياسة الصين البراغماتية التعاونية.

الخاتمة

شهدت العقود الاخيرة تراجعاً في الهيمنة السياسية والاقتصادية للولايات المتحدة الامريكية، القطب الأوحد في العالم بعد تفكك الاتحاد السوفيتي حيث تنامى صعود فاعلين جدد سواء من الدول أو التكتلات والمؤسسات الدولية، مما يعتبر تحولاً في النظام الدولي، تأتي الصين على رأس الفاعلين الجدد فقد آخذت على عاتقها تجديد وتطوير قدراتها الشاملة اقتصادياً وسياسياً وتكنولوجياً، وداخلياً تمهيداً للانطلاق عبر الحدود خارجياً كما صاحب الانطلاق عبر الحدود رعاية وتأمين تنظيمات ومؤسسات جديدة خارج نطاق الهيمنة الامريكية، وبمصاحبة العديد من الدول الناشئة في المنطقة العربية، وقد عملت الصين خلال اربعين عاماً على بناء قدراتها السياسية والاقتصادية والعسكرية والظهور بتجربة الانفتاح الاقتصادي العالمي، واكبر ثاني اقتصاد في العالم عام ٢٠١٩، كما تطرح الصين نفسها بقوة داخل النظام الدولي من خلال مبادرة الحزام والطريق، والتي تربط فيها ثلاث قارات معاً ومن خلال بنك التنمية الاسيوي، والشراكات مع الدول في مشروعات عملاقة تؤكد قدرتها سياسياً واقتصادياً، وفي المقابل تطرح مفاهيم جديدة لقواعد سلوك

الدول على اعتبار ان الحوكمة العالمية يجب ان ترتكز على العلاقات المتبادلة والمتشابكة ذات الابعاد الثقافية والاجتماعية والحضارية بجانب العلاقات الاقتصادية والسياسية والدبلوماسية. وانتهجت الصين الصعود السلمي الحذر من خلال بناء المؤسسات والتنظيمات الجديدة وليس تطوير القائم كمنظمة شنغهاي، وتجمع بريكس، والبنك الاسيوي للاستثمار في البنية التحتية، كما استخدمت الدبوماسية الصينية دورها في بلورة علاقات دائمة للصعود الصيني السلمي، حيث كان نهج الصين تعاوني وعملت على التكامل مع القوى القائمة وليس التصادم معها أو هدم النظم أو الصراع أي انها ستظل عضواً بالمنظمات الدولية القائمة، وتحرص على المشاركة بقوة في فاعليتها، وانطلاق صحوة الصين السلمية مع توافر مقدرات الردع والتي تتمثل في قواعد عسكرية خارج الصين تحالفات مع الدول وخاصة التحالف بين الصين وروسيا، بينما كانت الولايات المتحدة الامريكية تنطلق بمحور الدفاع عن نشر النموذج الديمقراطي وفق القيم الامريكية قابلتها الصين بدبلوماسية الصعود السلمي من خلال بلورة هوية القطب الصيني الصاعد تجمع بين نشر الثقافة الكونغرشية كبناء وتنظيم سياسي يواجه العالم، واستخراج مفاهيم سياسية حاكمة مشتقة من التقاليد والحضارة الصينية القديمة فقد انطلق الصعود الصيني مقابل الهيمنة الامريكية في جميع محاور انتقاله مستخدماً النهج السلمي والتعاوني ولم تتجه نحو التفعيل أو التلميح باستخدام القوة ضد النظام القائم.

الهوامش

(١) عبد المنعم سعيد، العرب والنظام الدولي الجديد، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٨، ص١٢.

(٢) تيم دان وملیليا كوركي، نظريات العلاقات الدولية – التخصيص والتنوع، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، يناير، ٢٠١٦.

(٣) جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق، الرياض، العبيمان، ٢٠٠٤.

(٤) محمد يس خضير، النظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، عدد ٢٢٢، اكتوبر، القاهرة، ٢٠٢٠.

(٥) كارن أبو الخير، اسيا وملامح نظام عالمي جديد، السياسة الدولية، عدد ١٨٣، القاهرة، ٢٠١١.

(٦) ودودة بدران، مفهوم النظام العالمي الجديد في الادبيات الامريكية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار نشر عالم المعرفة، ١٩٩٥، ص٤٢.

(٧) ميرنا اسامة، الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية، الدوافع والمؤشرات والنتائج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٢١، ص٨٢.

(٨) وئام السيد عثمان، الصراع على قيادة النظام الدولي الصعود الصيني الأحادي القطبية، السياسة الدولية، عدد ٢٢٢، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٠.

(9) Jonathon Adams, china is on path to militarization of space," the Christian Science Monitor, October 28, 2010.

(10) Jess Marks" Middle East and North Africa" september15/2020.

(11) onathon Adams, China is on path to militarization of space, "the Christian science monitor, October 28, 2010.

(12)Jess Marks" Middle East and North Africa" september15/2020.

(13) What does china want? – August 13–2022 Hal Brands: Michael Beckley

خضير، أثر العلاقات الصينية الامريكية على النظام الدولي، مركز دراسات الصين واسيا، ٢٠١٦.

(١٤) سعاد محمود أبو ليلة، دور القوة ديناميكيات الانتقال من الصلبة الى الناعمة الى الافتراضية السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، عدد (١٨٨)، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٦.

(١٥) محمد عبد الوهاب، رؤية شاملة عن العلاقات العربية الامريكية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١، ص٦٢.

(١٦) محمد خالد الازعر، المصالح الامريكية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٦، ص٢٢.

(١٧) حسين كامل بهاء الدين، الصين تجربة رائدة ومثل يحتذي، مجلة الصين اليوم، أكتوبر القاهرة، ٢٠٠٨، ص٢٢.

(١٨) معهد التخطيط القومي (مبادرة الحزام والطريق، وانعكاساتها المستقبلية والسياسية على مصر)، سلسلة قضايا التنمية، القضية رقم (٢٨٩)، يونيو ٢٠١٨، ص٤٨.

(١٩) منى جبر، العلاقات الامريكية الصينية في ضوء النظرية الواقعية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٧، ص٨٤.

(20) Hal Brands: Michael Beckley (What Does China want?) – August 13 – 2022.

(21) Kenneth Waltz: theory of international poiticsm op, cit, P.28 – 1995.

(22) Hal Brands: Michael Beckley (What Does China want?) – August 13 – 2022.

(٢٣) محمد عبد السلام، القوة، موسوعة الشباب السياسية، دار نشر، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢، ص١٤.

(٢٤) محمد زيادة، مقدمة في العلاقات الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥، ص٤٢.

(٢٥) على الدين هلال، النظام الاقليمي العربي، دراسة في السياسات والعلاقات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

(٢٦) محمد حسونة، استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، عدد ١، دمشق، ٢٠٠٨، ص٢٨٤.

(٢٧) رخا احمد حسن، التراجع الا ع الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة الشؤون العربية، عدد ١٤٠، شتاء ٢٠٠٩.

(٢٨) محمد بن صديق، تصاعد دور الصين كنموذج لاحتواء وباء كرونا المستجد، مجلة شؤون عربية، عدد ١٨٢، القاهرة، ٢٠٢٠، ص٣٨.

المصادر

أولاً: الكتب:

١) تيم دان وملیلیا کورکي، نظريات العلاقات الدولية – التخصيص والتنوع، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الطبعة الأولى، بيروت، يناير، ٢٠١٦.

٢) جوزيف ناي، القوة الناعمة وسيلة النجاح في السياسة الدولية، ترجمة محمد توفيق، الرياض، العبيمان، ٢٠٠٤.

٣) خضير، أثر العلاقات الصينية الامريكية على النظام الدولي، مركز دراسات الصين واسيا، ٢٠١٦.

٤) عبد المنعم سعيد، العرب والنظام الدولي الجديد، كراسات استراتيجية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٨.

٥) على الدين هلال، النظام الاقليمي العربي، دراسة في السياسات والعلاقات العربية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٦.

٦) محمد خالد الازعر، المصالح الامريكية في الوطن العربي، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٩٦.

٧) محمد زيادة، مقدمة في العلاقات الدولية، مكتبة الانجلو المصرية، القاهرة، ١٩٨٥.

٨) محمد عبد السلام، القوة، موسوعة الشباب السياسية، دار نشر، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٠٢.

٩) محمد عبد الوهاب، رؤية شاملة عن العلاقات العربية الامريكية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ٢٠١١.

١٠) منى جبر، العلاقات الامريكية الصينية في ضوء النظرية الواقعية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٧.

١١) ودودة بدران، مفهوم النظام العالمي الجديد في الادبيات الامريكية، الطبعة الأولى، القاهرة، دار نشر عالم المعرفة، ١٩٩٥.

ثانياً: البحوث:

١) حسين كامل بهاء الدين، الصين تجربة رائدة ومثل يحتذي، مجلة الصين اليوم، أكتوبر القاهرة، ٢٠٠٨.

٢) رخا احمد حسن، التراجع الا ع الأمريكي في عملية السلام في الشرق الأوسط، مجلة الشؤون العربية، عدد ١٤٠، شتاء ٢٠٠٩.

٣) سعاد محمود أبو ليلة، دور القوة ديناميكيات الانتقال من الصلبة الى الناعمة الى الافتراضية السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، عدد (١٨٨)، القاهرة، ٢٠١٢.

٤) كارن أبو الخير، اسيا وملامح نظام عالمي جديد، السياسة الدولية، عدد ١٨٣، القاهرة، ٢٠١١.

٥) محمد بن صديق، تصاعد دور الصين كنموذج لاحتواء وباء كرونا المستجد، مجلة شؤون عربية، عدد ١٨٢، القاهرة، ٢٠٢٠.
٦) محمد حسونة، استراتيجية حلف الناتو الشرق أوسطية بعد انتهاء الحرب الباردة، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانون، عدد ١، دمشق، ٢٠٠٨.
٧) محمد يس خضير، النظام الدولي الجديد، مجلة السياسة الدولية، مركز الاهرام للدراسات الاستراتيجية، عدد ٢٢٢، اكتوبر، القاهرة، ٢٠٢٠.
٨) معهد التخطيط القومي (مبادرة الحزام والطريق، وانعكاساتها المستقبلية والسياسية على مصر)، سلسلة قضايا التنمية، القضية رقم (٢٨٩)، يونيو ٢٠١٨.
٩) وئام السيد عثمان، الصراع على قيادة النظام الدولي الصعود الصيني الأحادي القطبية، السياسة الدولية، عدد ٢٢٢، مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، القاهرة، ٢٠٢٠.

ثالثاً: الرسائل الجامعية:

١) ميرنا اسامة، الشراكة الاستراتيجية الروسية الصينية، الدوافع والمؤشرات والنتائج، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠٢١.

رابعاً: المصادر الاجنبية:

Jonathon Adams, china is on path to militarization of space," the Christian Science Monitor, October 28, 2010.

onathon Adams, China is on path to militarization of space, "the Christian science monitor, October 28, 2010.

Jess Marks" Middle East and North Africa" september15/2020.

Hal Brands: Michael Beckley (What Does China want?) – August 13 – 2022.